

منظمة الوحدة الأفريقية وموقفها من قضايا مصر القومية (١٩٦٣-١٩٧٣)

م. م احمد

ماجد عبد الرزاق

كلية

التربية / جامعة ديالى

المقدمة

في إغقاب الحرب العالمية الثانية شهد العالم تحولاً هاماً قام على أساس تنظيم العلاقات الدولية وانهاء حالة الخلاف والصراعات والحروب التي خلفت الكثير من صفحات الخراب والدمار ولعل في مقدمة هذا التحول كان البدء بتشكيل منظمات ذات طابع دبلوماسي هدفها الرئيس تنظيم العلاقات ووضع الحلول والمعالجات وكانت منها هيئة الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية موضوع الدراسة الحالية ومع هذه المنظمات والتشكيلات قد تناولها باحثون في دراسات مختلفة بالقدر الذي يمنعهم .

أما الدراسة الحالية فقد سلطت الضوء على جانب مهم من نشاط منظمة الوحدة الافريقية بشأن موقفها من قضايا مصر على أن الاخيرة هي مرتكزات هذه المنظمة وكان لها السبق في أنبثاقها وتشكيلها.

تضمن البحث خمسة مفاصل رئيسة عالج الاول منها المرحلة التأسيسية نشوء المنظمة والذي بين الابعاد الحقيقية الى تشكيلها أما المبحث الثاني فقد خصص للتعريف بالهيكلية المعامة المعنية بالمؤسسات الادارية والوظيفية للمنظمة أما المبحث الثالث فقد كرس لمتابعة نشاط المنظم الافريقية أزاء التدخل العسكري المصري في اليمن للفترة من ١٩٦٣-١٩٦٧ أما بخصوص المبحث الرابع فقد سلط الضوء على متابعة الوحدة الافريقية للحرب العربية مع الكيان الصهيوني عام ١٩٦٧، واما المبحث الخامس والاخير فقد برز موقف المنظمة الافريقية من حرب ١٩٧٣ وخلصت الدراسة بخاتمة أوجزت الموقف الدبلوماسي والرسمي للمنظمة من قضايا مصر المعاصرة .

أولاً / منظمة الوحدة الأفريقية (مرحلة التأسيس)

نالت أربعة دول أفريقية استقلالها في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ كانت اثيوبي وليبيا ومصر وجمهورية جنوب أفريقيا (١) ، بينما وصل عددهم نحو اليوم الى خمسين دولة مستقلة اعضاء في الامم المتحدة (٢) . ولم يكن حصول تلك الدول على استقلالها ، ولم لم يكن الا أمراً هيناً بل كان نتيجة للاسهامات منظمة الوحدة الافريقية (٣) ، وتدخلاتها المباشرة بعد ان عقدت عدة مؤتمرات واجتماعات دولية بلغت اكثر من ثمانين مؤتمراً واجتماعاً (٤) . وقد تضمنت تلك الفترة تأسيس منظمات بعضها أقليمي والآخر قاري (٥)، وكانت مدينة أديس أبابا قد شهدت في أيار ١٩٦٣ بداية تشكيل منظمة الوحدة الافريقية بعد ان وضعت الاجراءات والقواعد الأساسية لاستحداثها (٦) وكلفت عدد من الهيئات لمتابعة تطبيق هذه القواعد وتنفيذ الإجراءات ، السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم (٧). وان ديمومتها ارتبطت أساساً بقدرتها على الإنجاز وتسوية المشكلات في القارة الأفريقية (٨) قد توافرت فيها شروط التنظيم الدولي والمؤسساتي (٩) . ولم تكن هناك وسيلة ضغط وإكراه في أنشائها ، وظلت تحمل خواص المنظمة الإقليمية المعتمدة التي تتماشى مع أحكام الباب الثامن من ميثاق الامم المتحدة للمواد ٥٢ ، ٥٤ تأخذ الشكل التعاوني بين الدول الأعضاء .

اتخذ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، أطار معاهدة دولية وقعت عليها بعض حكومات حكومات الدول الأفريقية ومن الذين اشتركوا في مؤتمر أديس أبابا التأسيسي في مايس سنة ١٩٦٣ (١١) ، حيث وضعت صياغة الفقرة الاولى من الديباجة (نحن رؤوساء الدول والحكومات الأفريقية المجتمعين في مدينة أديس أبابا ، نعلن اتفاقنا على إنشاء منظمة الوحدة الافريقية) (١٢) . تمتعت المنظمة بالشخصية القانونية الدولية المستمدة من اتفاق الدول الاطراف على منحها الاهلية اللازمة لاداء أعمالها (١٣) . وبذلك تبنت هذه المنظمة وعلى نطاق واسع أهداف كانت غايتها تحقيق التعاون بين دول القارة الأفريقية والدفاع عن مصالحها المشتركة (١٤) . فهي تعمل اذن لمصلحة هذه الدول، وليس لها ارادة مستقلة تماماً عن إرادة أعضائها كما أنها لا تمارس في محيط العلاقات الدولية اختصاصات تنفرد بها دون الدول الداخلة فيها، وتأكيداً للشخصية القانونية الدولية لها (١٥) .

ثانياً / التعريف بهيكلية المنظمة ومؤسساتها / الإدارية**(١) مجلس رؤساء الدول والحكومات**

مجلس يتكون من ، رؤساء الدول والحكومات ، ومن ممثلهم المفوضين ويجتمع مرة واحدة على الاقل في كل عام أو يعقد اجتماع طارئ بناءً على طلب أي من الدول الأعضاء ، على ان توافق على ذلك أغلبية الأعضاء (١٦) .

ويباشر الاختصاصات ذات الأهمية المشتركة لدول القارة ، ويعرض لتنسيق وتنظيم السياسة العامة للمنظمة ، والإشراف على أعمال وكالات المنظمة المتخصصة والنظر في المسائل المتعلقة بتفسير الموائيق والعلاقات بين دول القارة . (١٧) .

(٢) مجلس الوزراء

يتكون مجلس الوزراء في منظمة الوحدة الافريقية ، من وزراء خارجية الدول الأعضاء المشاركون فيها (١٨) . وقد نصت المادة (١٢) على اختصاصات المجلس وهي مسؤولية التحضير لعقد المؤتمرات ، وتنفيذ مقرراتها وتنسيق التعاون في الجوانب السياسية والاقتصادية والغذائية والعلمية والفنية وشؤون الدفاع والأمن (١٩) ، مع أقرار لوائح اللجان المتخصصة والميزانية المنتظم وتحديد الحصانات ، والامتيازات التي يتمتع بها موظفوا الأمانة العامة في أقاليم الدول الأعضاء (٢٠) لكل دولة صوت واحد وتؤخذ القرارات بالأغلبية العادية ، ولا يعقد المجلس في حالة اذا حضر ثلثا الدول الأعضاء (٢١) .

(٣) الأمانة العامة

وهي الجهاز الدائم للمنظمة ، وتتكون من مجموعة من الموظفين الدوليين ويرأسهم أمين عام ، وقد اختار الميثاق ان يطلق على رئيس هذه الأمانة ، أسم الأمين العام الإداري (٢٢) . أما الامين العام للمنظمة وموظفيها ملتزمون بالحياد في عملهم شأن الموظفين الدوليين فهم يتلقون تعليماتهم من المنظمة ولا علاقة لهم بالدول التي يتبعونها بجنسياتهم ، كما تلتزم الدول الأعضاء باحترام هذه الصفة الحيادية (٢٣) .

وتدخل ضمن اختصاصات الأمانة العامة مراقبة تنفيذ قرارات مجلس الوزراء المتعلقة بالمبادلات الاقتصادية والثقافية بين دول المنظمة (٢٤) . وأنها تحتفظ بوثائق وسجلات وأرشفة الاجتماعات والمؤتمرات ومحاضر مجلس الوزراء واللجان المتخصصة وغيرها من أجهزة المنظمة (٢٥) وتضع في حدود إمكانياتها تحت تصرف اللجان المتخصصة ، للخدمات الفنية والإدارية ، التي قد تطلبها عمل اللجان وتعقد الاتفاقات مع الدول التي تنظم الاجتماعات خارج نطاق مقر المنظمة وأنها تستقبل الاتصالات ووثائق التصديق على الاتفاقات التي قد تبرمها الدول الأعضاء وتعد التقرير السنوي عن نشاط المنظمة الدوري (٢٧) فضلاً عن ذلك متابعة نشاط اللجان المتخصصة والتي تعد برنامج وميزانية المنظمة لكل سنة مالية وان الأمين العام مسئول مباشر إمام مجلس الوزراء (٢٨) .

(٤) اللجان المتخصصة

وفقاً للمادتين ٢ و ٨ من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية حق تأسيس لجان ، متخصصة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية والصحية والتغذية والدفاع ولجنة البحث العلمي والفني ولجنة النقل والمواصلات (٢٩) . وتوافقاً مع نص

المادة (١٩) ولتحقيق المبدأ الاستراتيجي القائم على حل المنازعات الأفريقية بطريقة سلمية ومنها لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم (٣٠) ونص بروتوكول اللجنة على أن تشكل من واحد وعشرين عضواً يختارهم مجلس المنظمة بعد قائمة يعدها الأمين العام لمدة خمس سنوات ويجوز إعادة انتخابهم ويحدد اختصاص اللجنة على حل المنازعات بين الدول وفقاً إلى آلية اتفاق الطرفين (٣١). واستحدثت في سنة ١٩٧٥ ، تشكيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وهي منظمة اقتصادية إقليمية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية تستهدف تحقيق التنسيق والتناغم في السياسات الاقتصادية أو العمل على تخفيف القيود والعقبات ، وانتقال الأشخاص والبضائع بين الدول الأعضاء وتقديم التسهيلات الكمركية وغيرها (٣٢) .

ثالثاً / منظمة الوحدة الأفريقية والتدخل العسكري

المصري في اليمن (١٩٦٣ - ١٩٦٧)

وقفت مصر الى جانب الثورة اليمنية والنظام الجمهوري منذ إعلانه في ٢٧ أيلول ١٩٦٢ وكانت الدولة العربية الأولى التي اعترفت بالثورة اذ أعلنت اعترافها بالجمهورية العربية اليمنية في ٢٩ أيلول ١٩٦٢ ، (٣٣) . ثم قامت بمناصرة الثوار الجمهوريين في صراعهم ضد الملكين الساعين لاستعادة عرشهم بمختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية (٣٤).

أما منظمة الوحدة الأفريقية فقد واصلت نهجها في مناصرة قضايا الحرية ودعم النضال الوطني للشعوب التي تعاني من الاستعمار والاضطهاد (٣٥). والحد من سياسة سباق التسلح وتعزيز مناهج الانفراج الدولية (٣٦). وسعت منظمة الوحدة الأفريقية الى بقاء الموقف في اليمن متكاملًا ومتناسقًا وبعيداً عن عوامل التمزق وقد بادرت في أكثر من مناسبة الى عقد لقاءات قمة عربية حينما يتطلب الموقف ذلك (٣٧). لكي تبقى المنطقة منطقة أمان واستقرار وسلام (٣٨) مثلت منظمة الوحدة الأفريقية الشرعية العربية، والسبيل الامثل للعمل العربي المشترك في إطار هذه المنظمة (٣٩) دون تدخل خارجي وتعزت المنظمة الى إشكالية التدخل العسكري المصري في اليمن وان مصر عضواً في منظمة الوحدة الأفريقية أي ضرورة التزامها بميثاق المنظمة وان المنظمة حريصة على التمسك بمبادئها ومواثيقها من اجل حل الخلافات بين الدول بالطرق السلمية (٤٠) وبذلك فقد لعبت منظمة الوحدة الأفريقية دوراً أساسياً في إطار مسؤولياتها لحل هذه المشكلة (٤١) عن طريق التفاهم المباشر بين تلك الدول دون أي تدخل خارجي مهما كان نوعه وان الحل كما كانت تراه المنظمة وفي إطار التضامن العربي (٤٢) وكان للمنظمة أسهماً في أقرار الأمن وتصفية الأجواء العربية وان الجهود الصادقة هي السبيل الأسلم لتحقيق النصر وعبر هذه الرؤية نظرتها لحركة الحياذ الايجابي وعدم الانحياز كإطار يحشد طاقات شعوب العالم الثالث وينظم نضالها الإنساني العادلة في طريق الانتصار لحريتها ومن هنا رفضت منظمة الوحدة الأفريقية لأي وجود أجنبي في اليمن عبر أراضيها مهما كان شكله والالتزام بمبادئ

الحياد الايجابي في بناء العلاقات الخارجية مع كل دول العالم وعلى أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الخارجية (٤٣).

منظمة الوحدة الأفريقية والحرب العربية مع الكيان الصهيوني (١٩٦٧)

اتخذت منظمة الوحدة الأفريقية مواقف رتيبة من مشكلة النزاع العربي الصهيوني (٤٤) ، ولكن حصل تحول في هذه المواقف تجاه احد أعضائها (مصر) بصورة ايجابية ممثلاً بنشاط دبلوماسي كان يهدف الى حل النزاع في الشرق الأوسط (٤٥). وأكدت القرارات المنظمة الأفريقية على ضرورة انسحاب القوات الصهيونية من جميع الأراضي العربية الى خطوط (٥)، حزيران سنة ١٩٦٧ ودعت الى ضرورة العمل من اجل وضع قرار مجلس الأمن ٢٤٢ في آب ١٩٦٧، موضع التنفيذ (٤٦) .

وأيد القرار مهمة الممثل الخاص للامين العام للأمم المتحدة السفير السويدي جوناريانج (Jonar yarinig) تأييداً كاملاً ووصف المبادرة التي اتخذها يانج في مذكرته المؤرخة في ٨ آب ١٩٧١ الى كل من مصر والكيان الصهيوني الخطوة الفعلية لإقرار سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط (٤٧) وقد سأل يانج في مذكرته تلك مصر عما اذا كانت مستعدة لإبرام اتفاقية سلام مع الكيان الصهيوني، وسأل الكيان الصهيوني عما اذا كان مستعداً لانسحاب إلى حدود مصر الدولية التي قامت بين مصر وفلسطين تحت ظل الانتداب (٤٨)، وردت مصر بأنها على استعداد لإبرام اتفاق سلام على شرط اضطلاع الكيان الصهيوني (إسرائيل)، بتنفيذ كل التزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن (٢٤٢)، منذ حزيران ١٩٦٧، (٤٩)، الكيان الصهيوني فقد رد على مذكرة يانج بأنه لا ينسحب إلى خطوط (٥)، حزيران سنة ١٩٦٧، (٥٠)، وعقب الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت (U.Than)، في تقاريره الرسمية عن نتائج مهمة يانج في الشرق الأوسط، بالإعراب عن ارتياحه لرد مصر، وعن قلقه إزاء رد الكيان الصهيوني الراض للانسحاب واثراً هذا في عرقلة تقدم مهمة المبعوث الخاص للامين العام (٥١)، وفي ضوء ذلك كان رد منظمة الوحدة الأفريقية على القرار الصهيوني ووصفته بالعناد والمكابرة والتأكيد على ان الكيان الصهيوني بموقفه هذا يتحمل مسؤولية إغلاق الطرق أمام مهمة يانج للسلام في الشرق الأوسط (٥٢).

بذلت المنظمة جهوداً واضحة بهدف تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢)، وبعث النشاط من جديد في مهمة يانج، من اجل تجدد المشاورات غير المباشرة بين مصر والكيان الصهيوني (٥٣)، وترك القرار بيد رئيس الدورة آنذاك رئيس جمهورية موريتانيا المختار ولد داهه، للتشاور مع بقية الرؤساء الأفارقة بغية استخدام نفوذهم، والضغط بهدف تنفيذ القرار الدولي (٥٤)، وجدير بالذكر ان منظمة الوحدة الأفريقية لم يسبق لها ان اهتمت بمشاكل خارجية عن المنازعات التقليدية مع الاستعمار التي عاصرت المنظمة منذ نشؤها سنة ١٩٦٣، بل ان بعض الباحثين في المشاكل الأفريقية قد ذهب إلى حد إقصاء نزاع الشرق الأوسط تماماً عما يصفونه

بالمشاكل الأفريقية الصرفة ولا شك في ان هذه التفرقة بين المشاكل أفريقية، جنوبي الصحراء ومشاكلها شمالي الصحراء، تناقض ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية نصاً وروحاً (٥٥)، كون ان الميثاق قد ألغى الصحراء حاجزاً، واستبدل بها جسراً للعبور، واتصال، لذا يعتبر قرار سنة ١٩٧١، الذي اتخذته منظمة الوحدة الأفريقية وما أشتمل عليه من خطوات عملية، تأكيداً لنص الميثاق وروحه رغباً عن حدوث هذا للمرة الاولى (٥٦)، ومما لا شك فيه ان القرار الإفريقي يعتبر نصراً للدبلوماسية المصرية، داخل منظمة الوحدة الأفريقية واشترك قادة القارة الأفريقية في حل النزاع العربي الصهيوني (٥٧)، وبهذا التوجه تكون أقوى دعوة افريقية صدرت عن المنظمة بصدد المشكلة، اذ ان القرار اكد المحاور الثلاثة، لدبلوماسية مصر تجاه التسوية السلمية للنزاع، وقرار مجلس الامن رقم (٢٤٢)، بكل بنوده وهي أساس التسوية السلمية للقضية برمتها، وانسحاب الكيان الصهيوني في الكامل، من كل الاراضي العربية التي احتلها نتيجة لعدوان (٥)، حزيران سنة ١٩٦٧، وهو الشرط الأساسي للتسوية السلمية (٥٨)، واعد الإطار الثابت للمباحثات غير المباشرة مع الكيان الصهيوني، بغية الوصول إلى تسوية سلمية، ولا تخفى أهمية تأكيد القرار الإفريقي لمذكرة يارنج المؤرخة في (٨)، تشرين الأول سنة ١٩٧١، اذ اعتبرها الخطوة العلمية لإقرار سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط خاصة بعد ان أوضح الرد الصهيوني عليها ان الكيان الصهيوني لا يروم الانسحاب الكامل من الاراضي المحتلة (٥٩)، وهكذا أولت المنظمة الأفريقية بالغ اهتمامها بمسألة نزاع الشرق الأوسط (٦٠)، انسجاماً مع ميثاق يتولى مبدأ سلامة أراضي الدول الاعضاء بالمنظمة عناية فائقة مؤكداً اياه في الديباجة والمادتين الثانية والثالثة (٦١)، وان الهدف الأساسي من تأكيد ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية لهذا المبدأ حرص الدول الأفريقية الحيلولة دون تمزيق أراضي بلدان القارة عن طريق الحركات الانفصالية او التصرفات الاستعمارية او أعمال العدوان (٦٢)، ومن هنا تاكدت ناحية هامة من نواحي القرار الإفريقي الذي اتخذته المنظمة في تشرين الأول سنة ١٩٧١، بصدد مشكلة الشرق الأوسط. وهي ان تفسيرات سلامة الأراضي وعدم الاستيلاء على الاراضي بالحرب الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢)، والانسحاب من الأراضي المحتلة، ما هي الا تعبيرات مترادفة من مبدأ رئيسي واحد وما أكدته الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية هو الانسحاب من الأراضي إلى حدود (٥)، حزيران عام ١٩٦٧، في ميثاقها وفي العديد من القرارات المتخذة من قبلها (٦٣)، وفي أعقاب هذه المتغيرات تصاعدت مواقف الدول الأفريقية تجاه الكيان الصهيوني بعد ان أكدت عدوانها على البلدان العربية، مما أدى إلى جمود العلاقات السياسية بين (إسرائيل)، وتوسع من دول القارة وهي إثيوبيا وليبيا ومصر وجنوب قارة أفريقيا وغيرها التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني (٦٤).

منظمة الوحدة الأفريقية والحرب العربية الإسرائيلية ١٩٧٣ .

لأشك ان نتائج حرب حزيران ١٩٦٧، جعلت ميزان القوى في صالح الإدارة الصهيونية، وأدى ذلك إلى زيادة تمسك وتمادي الكيان الصهيوني بنظرية ((اسطورة الكيان الصهيوني التي لا تقهر)) خاصة عندما نجحت بصورة كبيرة في استخدام سياسة(الذراع الطويلة)، وقد نصبت جهود منظمة الوحدة الأفريقية اساساً على ابطال مفعول هذه النظرية والغائها، وإيقاف العربة الصهيونية خاصة وان الكيان الصهيوني سعى استناداً إلى سياسة الامر الواقع والى خلق امر يصعب تغييره على الاراضي المحتلة دون احترام لاتفاقيات لاهاي وجنيف والمواثيق الدولية الاخرى(٦٥)، اما منظمة الوحدة الافريقية خشيت من تحميل القضية إلى امد طويل خاصة وان الجهود الدبلوماسية استمرت نحو ست سنوات دون الوصول إلى نتيجة مشجعة وابقاء حالة اللاسلم واللاحرب هي القائمة على مسرح السياسة في الشرق الأوسط(٦٦)، شرعت منظمة الوحدة الافريقية في محاولة هدفها، اعادة توازن في المنطقة بما يحقق وضعاً أفضل للإدارة العربية في تقرير شروط التسوية يحول دون املاء الشروط عليها وان(مصر والأردن) قد التزمنا بقرار التسوية (٢٤٢)، الا ان وضعهم الدولي خاصة لم يكن يؤهلهم بالمشاركة في التسوية لتحقيق شروط افضل ويعزو البعض للتحول الافريقي ضد الكيان الصهيوني (اسرائيل) في تلك الفترة(٦٧)، إلى جملة من الاسباب تأتي في مقدمتها بعض المواقف الدولية، المنصفة للحق العربي وشرعيته ورفض ومكابرة الكيان الصهيوني إلى الانسحاب إلى حدود (٥)، حزيران عام ١٩٦٧، وكان لهذا الامر تأثيره البارز على قرار المنظمة الافريقية في ٢١/١١/١٩٧٣، المتضمن فرض الحصار الاقتصادي الكامل على الكيان الصهيوني بهدف امتثاله للشرعية الدولية والاعتراف بالحق العربي(٦٨)،

الخاتمة

على الرغم من الأهداف والمخرجات التي حددتها برامج المنظمات الدبلوماسية المختلفة بشأن معالجة حالة التوتر والإخفاق في تنظيم العلاقات الدولية الا ان معظم تلك البرامج والطروحات كانت في إطار البرنامج النظري التوصيفي للمعالجات وقد لا تختلف منظمة الوحدة الافريقية عن بقية المنظمات في هذا الخصوص ولكن مع ذلك سجلت حضوراً واضحاً وأعلنت عن موقفها الإعلامي الواضح إزاء بعض القضايا التي واجهت مصر سواء على مستوى الخصوصية الوطنية او في إطار موقعها العربي.

لقد أظهرت وفق منهج البحث منظمة الوحدة الأفريقية موقفاً ايجابياً بشأن قضية التدخل العسكري المصري في اليمن واعتبرت ان هذا الأمر يجب ان يحل بالطرق التي تخدم طرفي النزاع باعتباره شأناً عربياً، اما بخصوص القضايا القومية لا شك ان المنظمة عبرت بوضوح من خلال حربي ١٩٦٧، ١٩٧٣، مع الكيان الصهيوني إلى حقيقة امتثال الأطراف المتنازعة إلى الحلول والإجراءات التي اتخذتها المنظمات الدولية وفي المقدمة منها قرارات مجلس الأمن، لذا عبرت المنظمة عن ارتياحها للموقف العربي مقابل الموقف السلبي المتعنت للكيان الصهيوني وعدم امتثاله للقرارات الدولية لذلك اتخذت المنظمة الأفريقية موقف اجرائياً متضامناً مع الموقف العربي اذ قطعت العلاقات الاقتصادية الذي وقعت عليها تسع من الدول الأعضاء في المنظمة وهذا الأمر بحد ذاته يعد انتصاراً لقضايا مصر في محيطها العربي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المصادر

١. صلاح عبد البديع شلبي. المنظمات الدولية في القانون الدولي والفكر الإسلامي. (د.ط.)، (د.ت)، ص٢٧٨.
٢. المصدر نفسه، ص٢٧٨.
٣. بطرس بطرس غالي، منظمة الوحدة الأفريقية، مكتبة الانجلو المصرية، ص٩.
٤. عائشة راتب، العلاقات الدولية العربية، دار النهضة، القاهرة ١٩٧٠، ص١٠٦.
٥. المصدر نفسه، ص١٠٧.
٦. ياسين العيوطي، مستقبل منظمة الوحدة الأفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٧٧)، ١٩٨٤، ص١٠.
٧. بطرس بطرس غالي، المنازعات الأفريقية وتسويتها بالطرق السلمية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣ لسنة ١٩٦٨، ص١٣٤.
٨. محمد بشير الشافعي، التنظيم الدولي، مكتبة الجلاء الجديدة، القاهرة ١٩٨٠، ص٤٤٥.
٩. كريمة عبد الرحيم حسن، منظمة الوحدة الأفريقية دراسة في المرحلة التأسيسية والشخصية القانونية، بغداد ١٩٧٨، ص٥٥.
١٠. العيوطي، المصدر السابق، ص٢٤.
١١. يحيى رجب دراز، الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، دراسة قانونية وسياسية، دار الفكر العربي ١٩٧٦، ص٥٤١.
١٢. المصدر نفسه، ص٣١٨.
١٣. المصدر نفسه، ص٥٨.
١٤. محمد حافظ غانم، التنظيم الدولي، ط٢، القاهرة ١٩٥٨، ص٥١.
١٥. شلبي، المصدر السابق، ص٢٨٨.
١٦. عبد الله العريان، فكرة التنظيم الدولي، (د.ط.)، (د.ت)، ص٢٢٥.
١٧. المصدر نفسه، ص٢٢٦.
١٨. المصدر نفسه، ص٢٢٧.
١٩. بول ريتير، التنظيمات الدولية، ترجمة احمد رضا، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٨، ص٢٥٧.
٢٠. شلبي، المصدر السابق، ص٢٩١.
٢١. خالد محمود الكومي، مستقبل الجامعة الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، لسنة ١٩٨٣، ص١٤٤.
٢٢. المصدر نفسه، ص١٤٥.
٢٣. بطرس بطرس غالي، الامن وحفظ السلام في لفريقيا، مجلة السياسة الدولية عدد (٧٩)، لسنة ١٩٨٥، ص٨٥.
٢٤. المصدر نفسه، ص٨٦.

- ٢٥ . المصدر نفسه، ص ٨٧.
- ٢٦ . العيوطي، المصدر السابق، ص ١٢.
- ٢٧ . المصدر نفسه، ص ١٣.
- ٢٨ . احمد ابو الوفاء، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، دار الثقافة العربية، القاهرة ١٩٨٤، ص ٣٢.
- ٢٩ . المصدر نفسه، ص ٣٣.
- ٣٠ . المصدر نفسه، ص ٣٤.
- ٣١ . وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم الوثيقة ٨٣٧٩، في ١٥ حزيران ١٩٦٧، ص ٣٩. وسأرمز لها في الهوامش القادمة بالرمز و.ح.ع.م.
- ٣٢ . و.ح.ع.م. ١٢٧٢، حزيران ١٩٧١، ص ٧.
- ٣٣ . محمد جاسم محمد وسلمى عدنان محمد، الجمهورية العربية اليمنية، البصرة ١٩٨٥، ص ١٧٤.
- ٣٤ . المصدر نفسه، ص ١٧٥.
- ٣٥ . المصدر نفسه، ص ١٧٦.
- ٣٦ . وزارة الأعلام والثقافة، اليمن ميلاد جديد، (د.ت)، ص ٨٩.
- ٣٧ . المصدر نفسه، ص ٩٠.
- ٣٨ . صحيفة البلاد، العدد ٦٢٤٥، السعودية، بتاريخ ١٩٧٩/٩/٢٦، ص ٢١.
- ٣٩ . مجلة أضواء اليمن، العدد ٧٨، كانون الأول ١٩٨٠، ص ٢١.
- ٤٠ . المصدر نفسه، ص ٢١٧.
- ٤١ . عادل رضا، محاولة لفهم الثورة اليمنية، المكتب المصري الحديث، (د.ت)، ص ٢١٦.
- ٤٢ . المصدر نفسه، ص ٢١٧.
- ٤٣ . المصدر نفسه، ص ٢١٧.
- ٤٤ . ياسين العيوطي، أفريقيا العدوان الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، عدد (٢٩)، لسنة ١٩٧٢، ص ٧٤.
- ٤٥ . المصدر نفسه، ص ٧٥.
- ٤٦ . المصدر نفسه، ص ٧٥.
- ٤٧ . المصدر نفسه، ص ٧٤.
- ٤٨ . المصدر نفسه، ص ٧٤.
- ٤٩ . المصدر نفسه، ص ٧٥.
- ٥٠ . المصدر نفسه، ص ٧٥.
- ٥١ . المصدر نفسه، ص ٧٦.
- ٥٢ . المصدر نفسه، ص ٧٦.
- ٥٣ . و.ح.ع.م. رقم الوثيقة ٢٧٢ ، ٢١ تموز ١٩٧١، ص ٢.
- ٥٤ . المصدر نفسه، ص ٢.
- ٥٥ . المصدر نفسه، ص ٣.
- ٥٦ . و.ح.ع.م. ورقم الوثيقة ٢٧٢ ، ٢١، تموز ١٩٧١، ص ٤.

٥٧. و.ح.ع.م رقم الوثيقة ٨٥٤١، في اب ١٩٧١، ص٥.
٥٨. المصدر نفسه، ص٥.
٥٩. و.ح.ع.م رقم الوثيقة ١٠٠٧٠، اذار ١٩٧١، ص٥.
٦٠. المصدر نفسه، ص٦.
٦١. المصدر نفسه، ص٦.
٦٢. مركز الأبحاث الفلسطينية، اليوميات الفلسطينية م١، بيروت ١٩٦٦، ص١٥٦.
٦٣. المصدر نفسه، ص١٥٧.
٦٤. المصدر نفسه، ص٢٦١.
٦٥. مجدي حمادة، التحول الإفريقي ضد إسرائيل، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢)، شباط ١٩٨٢، ص١٣٠.
٦٦. المصدر نفسه، ص١٣١.
٦٧. المصدر نفسه، ص١٣٥.
٦٨. المصدر نفسه، ص١٣٦.